آفاق الشراكة الجزائرية-الصينية:
نحو ميادين جديدة لتعزيز الشراكة الثنائية.
Horizons for the Algerian-Chinese partnership
Towards new fields to strengthen bilateral partnership.

د. الحواس كعبوش(*)

تاريخ الاستلام: 2020/01/01 تاريخ القبول: 13/ 07/ 2020

ملخص: سمحت الطفرة الاقتصادية التي عرفتها الصين ببروزها كفاعل عالمي يتبنى سياسات تعاونية مع دول العالم، في محاولة للتأسيس لترتيبات دولية جديدة تضمن لها التغلغل في الأسواق الدولية وفق منطق تعاوني (رابح-رابح)، والجزائر وإدراكا منها بالثقل الذي تمثله الصين في الساحة الدولية، عملت على تعزيز تعاملاتها الاقتصادية والتجارية معها، بالاستناد على إرث تاريخي حافل بالدعم المتبادل سمح بتعزيز الحضور الصيني في السوق الجزائرية، ومع هذا يجب على الجانبين التفكير في مداخل جديدة تعمل على تثبيت

Abstract: The economic boom that China has experienced allowed China to emerge as an international player. China has adopted cooperative policies with the countries of the world and attempted to establish new international arrangements to ensure the penetration of international markets, according to a cooperative logic (win-win), And Algeria's sense of weight that China represents in the international arena, it has strengthened its economic and trade dealings with it, based on a historical legacy that has allowed to strengthen the Chinese presence in Algeria, However, the two sides should think about new entrances and interests that would consolidate the existing bilateral interests and seek new

(*)- عضو فرقة بحث ديناميكيات الاستمرار والتغيير في سياسات النظام الإقليمي المغاربي بعد سنة 2011،
اجامعة الجزائر 3 لبريد الالكتروني: kelhaouas@yahoo.fr

المصالح الثنائية، والبحث عن فرص جديدة تخدم الطموحات الدولية لكلا الجانبين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية - المبادلات لتجارية-الصين –الجزائر – الطاقات المتجددة- التعاون الزراعي.

opportunities that serve the aspirations of both sides and strengthen their position in the international order.

Keywords: International Relation- Economic- Exchanges-China – Algeria- Agricultural cooperation - Renewable energies.

مقدمة:

وثّقت الصين علاقاتها مع الدول الإفريقية في مرحلة كانت فيها إفريقيا تعاني من سياسات الهيمنة والاستعمار الأوروبي، عبر تأييد الشعوب الإفريقية في مطالبها التحررية، وهو ما سمح برسم صورة ايجابية للصين لدى الدول الإفريقية، وهي الصورة التي تستند عليها الجزائر في علاقاتها مع الطرف الصيني، واليوم تشهد العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين حركية متنوعة سمحت بالتقليل من حدة ارتباط الجزائر بالقوى التقليدية (الاتحاد الأوربي)، فالتواجد الصيني في الجزائر أخذ العديد من الصور سواء عبر الاستثمار في الهياكل والبنى القاعدية، أو من خلال التواجد البشري الصيني في الجزائر، وكذا من خلال مساعدات التنمية العامة التي تقوم بها الشركات الصينية، فالجزائر تسعى من خلال هذه العلاقة للاستغلال الأمثل للفرص التي يوفرها الطرف الصيني في تعاملاته، والذي ترجم من خلال انضمام الجزائر إلى مبادرة طريق الحرير الجديدة في سبتمبر 2018، والذي سيعطي دفعة قوية لمسار التعاون الثنائي، بعد التوقيع على اتفاقية لدفع التعاون لمستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة سنة 2014، فهذه الخطوات التي اعتمدها الجانبان تستدعي العمل على استكشاف المصالح المشتركة الجديدة، وإيجاد مداخل عملية لتثبيت هذه الإنجازات وتطويرها. ستحاول هذه الدراسة البحث في طبيعة الشراكة الثنائية بين الطرفين، وكذا محاولة طرح بدائل ومداخل عملية جديدة لتعزيز الشراكة بين البلدين بما يخدم أهداف التنمية التي يتطلع لها شعبا الدولتين.

تتضح أهمية الدراسة من خلال محاولتها فهم طبيعة الشراكة التي تجمع بين فاعلين دوليين، الأول فاعل مهم في النظام الدولي، والثاني فاعل مؤثر إقليميا (المنطقة المغاربية) وقاريا، ومحاولة طرح مجموعة من البدائل والمداخل التي من شأنها تعزيز الشراكة بين الطرفين وضمان استمرارها مستقبلا. فهو موضوع مهم لتركيزه في التحليل على المتغير الاقتصادي الذي أصبح يوجه بدرجة كبيرة عجلة النظام الدولي. وكذا النتائج التي يمكن أن تحققها هذه المداخل للبلدين، باعتبارها مداخلا تركز على المنافع المشتركة وليس منافع طرف على حساب طرف آخر، ويمكن أن تساعد هذه الدراسة صناع القرار في اتخاذ القرارات التي تعزز مصالح الطرفين؛ كما أن الدراسة وإن اقتصرت على الجزائر كطرف للتفاعل البيني مع الصين، فإنه يمكن تطوير الدراسة لتتضمن باقي الأطراف المغاربية، وذلك بالتركيز على الخصائص والمقومات التي تتميز بها كل وحدة بما يضمن لها حسن استغلال هذه الخصائص.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي حدود الشراكة الصينية الجزائرية؟ وما هي الآفاق والأبعاد المستقبلية لتطويرها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من لأسئلة الفرعية التالية؟

- ما هي خصائص الرؤية الاقتصادية الصينية؟
- ما هي طبيعة ومستوى العلاقات الصينية –الجزائرية؟
- ما هي المداخل المتاحة لتعزيز الشراكة الصينية –الجزائرية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وضعنا الفرضية التالية: كلما توسعت مجالات جديدة ذات الاهتمام المشترك، كلما سيساهم ذلك في تعزيز الشراكة الصينية-الجزائرية مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة فيما يلي:

- محاولة فهم طبيعة الرؤية الاقتصادية الصينية، والمداخل التي تتبناها في تعاملاتها الدولية.
- فهم طبيعة العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر ومجالات هذه العلاقة.
- التركيز على الطرح التعاوني البيني والمتعدد لخلق فرص للطرفين في تعاملاتهما مع الأطراف الخارجية.

- العمل على طرح تصورات تجديدية لتطوير وتعزيز العلاقات الثنائية.
- التأسيس لمداخل تسمح بالاستغلال الأمثل للمقومات التي يتمتع بها الطرفين، وفي مواجهة للتحديات التي تفرضها تحولات البيئة الدولية.

1. في بلورة الرؤية الاقتصادية الصينية

قبل التطرق لمسألة العلاقات الثنائية بين الصين والجزائر ارتأينا التطرق لمسألة بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية، وهذا في محاولة لفهم ديناميكية التطور الاقتصادي للصين على المستويين الداخلي والدولي، وهذا لبناء تصور عام حول الرؤية والإستراتيجية الاقتصادية الصينية.

ساهمت التحولات الدولية في بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية، حيث كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية العديد من التحولات التي فرضت على الصين القيام بمجموعة من الإصلاحات الداخلية للتكيف مع هذه التحولات، وشملت هذه الإصلاحات العديد من القطاعات الحيوية الأمر الّذي ساهم في تحقيق تنمية شاملة، فالنموذج الصيني استند على الإمكانيات الذاتية مع الاستفادة من التجارب الغربية.

جاء النموذج الصيني بناءً على سلسلة من الإصلاحات الداخلية التي تمت بشكل منظم ومتسلسل، حيث حملت كل مرحلة من مراحل تاريخها الحديث (بشكل خاص) مجموعة من الإصلاحات التنموية خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ولعل أبرز هذه المراحل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها دينغ هيسياو بينغ Deng Xiaoping* الذي كان سببًا في التحول الكبير الذي عرفه الاقتصاد الصيني، حيث أن **"الاشتراكية ذات**

---

* دينغ هيسياو بينغ Deng Xiaoping (1904-1979) سياسي ومنظّر صيني، عين في سنة 1954 أمينا عاما للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وهو مهندس الإصلاح الاقتصادي في الصين، قاد جمهورية الصين الشعبية بين عامي 1978 و1992 نحو تبنى رؤية اقتصادية ساهمت بتحقيق نهضة اقتصادية كبرى للبلاد. له نبوءة أطلقها عام 1978 قال فيها أن الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية. (دينغ شياو بينغ.. مهندس الإصلاح الصيني، على الرابط: www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2017/2/21، تاريخ الإطلاع: 2018/09/29).

الخصائص الصينية" وضعت الصين على طريق التحول التدريجي نحو الرأسمالية. وقد حققت إصلاحاته نموًا اقتصاديًا استثنائيًا[1] حيث تراوحت نسبة النمو في الفترة الممتدة من 1978-1998 بين 9% و13%[2] وهو ما أدى إلى تحسين الظروف المعيشية لفئات واسعة داخل المجتمع الصيني؛ كما سمحت هذه الإصلاحات الاقتصادية ببروز الصين كقطب اقتصادي مؤثر على المستويين الإقليمي والعالمي.

للحفاظ على مسار التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي، عملت الصين على رسم استراتيجية اقتصادية تضمن من خلالها اختراق الأسواق الدولية والحصول على الموارد الأولية وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية؛ تهدف الاستراتيجية الصينية إلى زيادة النمو والاستقرار الاجتماعي من خلال تكثيف علاقاتها الخارجية الاقليمية والدولية، وبناء شركات تعاونية وفق خطاب سياسي- إيديولوجي يتمحور حول منطق شراكة **"رابح –رابح"** وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فالسلوك الدولي للصين يستند إلى المحدد الاقتصادي ومبادئ التعايش السلمي* التي تبنتها في سياستها الخارجية.[3]

2- أهداف الاستراتيجية الاقتصادية الصينية:

بعد قيام الصين بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، عملت على تعزيز مكانتها الدولية، وذالك من خلال تطوير علاقات خارجية تعاونية مع مختلف دول العالم، حيث راهنت الصين على الاقتصاد كمحدد يضمن لها تطوير علاقات سلمية مع مختلف دول العالم، وهذا انسجاما مع تحولات النظام الدولي،

---

[1] كريس ألدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، ط. 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 22.

[2] محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 113.

* هي المبادئ التي أعلنها الزعيم الصيني شوين لاي في 1954، وهي: الاحترام المتبادل لسلامة أراضيها وسيادتها، عدم الاعتداء المتبادل، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة وأخيرا التعايش السلمي. (محمد حمشي وسامية ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الجزائرية الصينية"، **المجلة العلمية للبحوث المصرية الصينية**، المجلد 2، ع.1، 2013. ص. 77.)

[3] Jean-Pierre, Cabestan. *La politique internationale de la Chine* (Paris : Presses de Sciences Po, 2010), P12.

الذي أخذت معالمه ترتكز على المعطيات الاقتصادية وفتح الأسواق التجارية، فالحسابات الاقتصادية للصين تتمحور حول:

- **زيادة الرفاهية والتنمية الاقتصادية:**

تمثلت اهتمامات القيادات الصينية المتعاقبة في التركيز على الاستمرارية في عملية الإصلاح والانفتاح والتمسك بنموذج الاشتراكية ذات الخصائص الصينية بما يضمن توفير الازدهار والاستقرار داخل الصين، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1978، جعلت الصين من التنمية الاقتصادية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية،[4]حيث تعتبر الصين أن التنمية الصينية في مصلحة بقية دول العالم كونها ساهمت بنصيبها من النمو الاقتصادي الاقليمي والعالمي،[5] فباعتبارها قوة اقتصادية كبرى بناتج محلي بلغ 11.06 ترليون دولار أمريكي سنة 2015 ، وبمعدل نمو بلغ 6.9% كأعلى نمو اقتصادي في العالم،[6] تعمل الصين على ضمان حسن الأداء الاقتصادي، بما يعطي لها القدرة على القيام بدور مؤثر في نظام دولي أصبحت ميكانزماته تسير بالاستناد على المحددات الاقتصادية.

- **تأمين احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية:**

مثّل تحول الصين من مصدر للنفط إلى مستورد له منذ عام 1993 نقطة تحول مهمة بالنسبة للصين وللعالم، حيث أصبحت الصين تسعى لتأمين حاجياتها الطاقوية من الخارج، فتعتبر القيادات الصينية أن استمرار دينامكية الاقتصاد الصيني سيحتاج إلى أن تكون له مصادر آمنة من الطاقة والموارد الأولية،[7] فحسب تقرير لمنظمة الأوبك (صدر سنة 2017) فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب الصيني على النفط تدريجيا، -بالرغم من

---

[4] علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993-2007"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص 33.

[5] **شي جي بينغ حول الحكم والإدارة**، ط1. (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2014)، ص 33.

[6] إحصائيات البنك الدولي، الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط: https://bit.ly/2MMQaRr، تاريخ الإطلاع: 2017/04/12.

[7] كريس ألدن، مرجع سابق، ص. 23.

أن إنتاجها النفطي يتجاوز 3.5 مليون برميل يوميا- أين سينتقل من 11 مليون برميل في اليوم سنة 2015 إلى 16.5 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2040، وذالك بنسبة نمو تقدر بـ1.6%. هذا الارتفاع في الطلب على النفط يرجع إلى استراتيجية الصين التي تهدف للتقليل من اعتمادها على الفحم في صناعاتها واستبدالها ببقية الطاقات خاصة النفط فيما يتعلق بالنقل والصناعات البتروكيميائية،[8] وعليه سعت بكين إلى تنويع علاقاتها التجارية مع مختلف الدول المنتجة للطاقة، والعمل على كسب الامتيازات المتعلقة باستغلال موارد الطاقة خاصة في دول العالم الثالث.

كما تسعى بكين لتوفير وضمان الحصول على المعادن (بما فيها المعادن الأرضية النادرة)[9] والفحم، والتي تعد محرك الصناعات الثقيلة، فتأمين هذه الموارد سيقدم دفعة للاقتصاد الصيني ومنه ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى استغلال الطاقات المتجددة والعمل على تطوير تكنولوجيا الطاقة أين أصبحت رائدة في مجال تكنولوجيا الطاقات المتجددة،[10] فالاقتصاد الصيني المتنامي خلق الحاجة إلى استهلاك الطاقة بمختلف أشكالها، وهو أحد العوامل التي تسبّبت في زيادة أسعار الطاقة في الأسواق الدولية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين،[11] وخلق التنافس بينها وبين بقية القوى الاقتصادية الكبرى حول استغلال الموارد وتأمينها.

- **البحث عن الأسواق وجذب الاستثمارات:**

كنتيجة لمعدل نموها المتصاعد وكذا الديناميكية التي يشهدها اقتصادها فإن الصين تحتل المراتب الأولى آسيويا وعالميا من حيث حجم وكثافة المبادلات التجارية الخارجية، سواء ما

---

[8] Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). *OPEC World Oil Outlook 2040*. October 2017.P.72. Available from: http://www.opec.org.

[9] تشير المعادن الأرضية Les Terres Rares إلى سبعة عشر نوع من المعادن، تستخدم في تصنيع المنتجات ذات التقنية العالية، ومع الطفرة الرقمية والتكنولوجيات الخضراء الجديدة، التي يشهدها الاقتصاد العالمي اليوم، تعتبر الأراضي النادرة معادن استراتيجية. المشكلة التي ترتبط بهذه المعادن الأرضية النادرة، هي أنه أثناء استخراجها وتكريرها، يتم إطلاق عناصر سامة في البيئة. https://www.geo.fr/environnement/definition-terres-rares-scandium-yttrium-et-lanthanides-124433 visité le: 31/03/2019.

[10] شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، مرجع سابق، ص. 144.

[11] براهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة"، **مجلة الباحث**، العدد 12(الجزائر: 2013)، ص. 9.

تعلق بالاستيراد أو التصدير؛ الانفتاح الذي تبنته الصين في استراتجياتها الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية كان بهدف إزالة الحواجز التي تعيق وصول الصين إلى الأسواق الدولية.

الصين ثاني أكبر دولة من حيث الاستثمارات الخارجية، ففي سنة 2015 بلغت استثماراتها الخارجية المباشرة 116 مليار دولار[12] بزيادة بلغت 15% مقارنة بسنة 2014، كما تمتلك الصين أكبر احتياطي النقد الأجنبي في العالم بمقدار 3.21 تريليون دولار؛ بين عامي 2005 و2016 بلغ إجمالي الاستثمارات العالمية للصين حوالي 1.2 تريليون دولار أغلبها كان موجها للدول النامية، كما أنها أول دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة 128.5 مليار دولار سنة 2014.[13]

تعمل الصين على ضمان الأسواق لسلعها، إضافة للاستثمار في مجال الخدمات والهياكل القاعدية، ومن هنا تمثل الدول النامية بما فيها الجزائر وجهة مفضلة بالنسبة للصين، أين يصبح التعاون ميزة أساسية لعلاقة الصين مع هذه الدول. وفي هذا السياق زار الرئيس الصيني شي جين بينغ Jinping Xi ورئيس الوزراء لي كهتشيانغ Li Keqiang أكثر من 50دولة في سنة 2014 أين تم التوقيع على اتفاقيات تجارية واستثمارية متنوعة،[14] وقدمت بكين قروضا ومساعدات للعديد من الدول التي تجمع بينها وبين الصين العديد من المصالح التجارية المشتركة.

3- ملامح استراتيجية الصين الاقتصادية:

تتعامل الصين في الساحة الدولية بمنطق قوة اقتصادية دولية، أين يركز طرحها على ضرورة حماية المصالح المشتركة للبشرية -المسؤولية الإنسانية- وتؤكد على ضرورة قيام الوحدات المؤثرة في النظام الدولي بالمساهمة في ضمان الازدهار والتنمية على المستوى

---

[12] United Nations, UNCTAD, *World investment Report 2015: Reforming International Investment Governance*, 2015, p.237.

[13] Ibid. P.237.

[14] ديفيد شامباو، "أنماط القوة الناعمة الصينية"، على الرابط: http://raqeb.co/2015/08/ تاريخ الإطلاع: 2017/04/12

العالمي، واحترام المساواة بين الدول مهما كانت مكانتها وقدراتها،[15] وترى أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية يمكن تعميمه.[16]

لتعزيز فعاليتها الاقتصادية في النظام الدولي وضمان مصالحها التجارية، عملت بكين على الانخراط في الترتيبات الإقليمية والدولية، حيث انضمت إلى منظمة التجار العالمية سنة 2001 كخطوة أولية نحو تحرير تجارتها الخارجية، وفي سنة 1980 انضمت إلى البنك الدولي (الآن البنك العالمي) وصندوق النقد الدولي، وهي أيضا ضمن مجموعة العشرين، كما خلقت كثافة من التفاعلات التجارية في محيطها الإقليمي فعززت شراكاتها مع مجموعة الآسيان بعد قمة شيانغ ماي التي كرست مبدأ الآسيان+3 وتعزيز التعاون في السيولة المالية بعد أزمة 1997، كما انضمت إلى البنك الآسيوي للتنمية سنة 1986، الذي يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادي، من خلال تقديم القروض والمساعدة الفنية والمنح والاستثمارات لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء والشركاء.[17] كما تنظر بكين إلى منتدى التعاون آسيا –الباسفيك كسوق واسعة للاستثمار وتحرير تدفق رؤوس الأموال.

تبنت النخب الجديدة في بكين العديد من المبادرات لإيجاد شبكة من التفاعلات الإقليمية والدولية تشمل أهم شركائها الاقتصاديين، فطرح الرئيس الصيني **شي جين بينغ** مبادرة "حزام طريق الحرير الاقتصادي*" الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين سبل ربط الطريق، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسهيل تحويل العملات، ودعم عمليات

---

[15] **شي جي بينغ حول الحكم و الإدارة**، مرجع سابق، ص.293.

[16] المرجع نفسه، ص 312.

[17] Asian Development Bank «*Who we are*». https://www.adb.org/about/main, Visited in: 01/04/2019.

*طريق الحرير ممرات قديمة قدم التاريخ قبل 2000 سنة استعملها الصينيون للتنمية داخل الصين وكذا الذهاب إلى أوربا مرورا بالدول الإسلامية في آسيا الوسطى ثم توسع إلى الشام والى إفريقيا، في سبتمبر 2013 أعلن شي جين بينغ في خطاب ألقاه بجامعة نزار باييف في كازاخستان عن تجديد طريق الحرير، وقد بادرت بكين في سنة 2015 بإنشاء عدد من طرق المبادلات البحرية أو بالأحرى إعادة بعث الطرق القديمة والتي تمر بـ60 دولة وانضمت أكثر من 90 دولة للمبادرة. (شي جي بينغ حول الحكم والإدارة، ط.1. بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2014. ص.ص. 307-308.)

التبادل بين الشعوب؛[18] هذه المبادرة تخص التعاملات البرية كما دعت بكين لإعادة إنشاء شبكة الممرات البحرية القديمة لخلق "طريق الحرير البحري".[19] هذه الحيوية في المجال الاقتصادي للصين ترمي إلى تكثيف وتعزيز الحضور الصيني على المستوى العالمي بما يحقق ضمان تحقيق تنميتها الاقتصادية وبما يحمي مصالحها على المستويين الداخلي والخارجي.

أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية* الذي سيعمل على ضمان تمويل المشاريع والاستثمارات في الدول المعنية بمبادرة طريق الحرير خاصة في آسيا، وفي سنة 2014 أنشأت صندوق طريق الحرير باستثمار قيمته 40 مليار دولار أمريكي، لتمويل بناء البنية التحتية وتنمية الموارد والتعاون الصناعي وغيرها من المشروعات في الدول الواقعة على طول الحزام والطريق،[20] وأعلنت بكين تأسيس بنك التنمية الجديد مع بقية أعضاء تكتل البريكس كآلية لتمويل المشاريع المشتركة؛ جاء إنشاء هذه الآليات بالرغم من وجود الآليات الدولية، لأن الدول النامية لا تحصل إلا على حصص قليلة وبشروط

---

[18] بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، محاضرة الرئيس الصيني شي جين بينغ في جامعة نزار بابيف 07 سبتمبر 2013.

[19] ثارور شاشي، "إحياء طريق الحرير"، على الرابط: http://www.aljazeera.net تاريخ الإطلاع: 2016/02/04

* فكرة البنك ظهرت نهاية سنة 2013 خلال زيارة الرئيس الصيني إلى اندونيسيا وتضمنت الزيارة إطلاق فكرتين هما طريق الحرير البحري للقرن 21 والبنك الآسيوي للتنمية والاستثمار. تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الدول المعنية بمسألة البنك في أكتوبر 2014. وبلغ رأس مال البنك 100 مليار دولار أمريكي، وتعد الصين أكبر مساهم في البنك بنسبة تبلغ 50% من إجمالي مساهمات الدول الأعضاء. يضم البنك 57 دولة عضو مؤسس منها 7 دول عربية.

(دينغ لونغ "يوسف"، "منظومة التمويل الدولي على خلفية الحزام والطريق: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أنموذجا"، ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر. جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 24 أفريل 2016.)

[20] صندوق طريق الحرير (الحزام والطريق)، 2-04-2017. على الرابط: https://on.china.cn/2SIH8bH، تاريخ الإطلاع: 2019/04/01.

تمس بسيادة هذه الدول، بالتزامن مع تراجع إسهامات الدول المتقدمة في هذه المؤسسات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن هنا تدعو بكين لبناء نظام دولي جديد يخدم مصالح الدول بشكل عادل.[21] فهي من خلال هذه المبادرات تسعى إلى تعزيز حضورها الدولي والعمل على خلق توازن في المنظومة المالية الدولية والتقليل من هيمنة المؤسسات المالية المانحة وتأثيرها على المصالح الصينية في العالم.

تدعم الصين مشاريعها بـ **50** مليار دولار لبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية،**41** مليار دولار لبنك التنمية الجديد، **40** مليار دولار للحزام الاقتصادي لطريق الحرير، و**25** مليار دولار لملاحة طريق الحرير وتعهدت بكين أيضًا باستثمار **1.25** ترليون دولار في جميع أنحاء العالم بحلول عام **2025**.[22]

تشير كثافة التفاعلات التجارية والاقتصادية للصين خارجيا إلى رغبة بكين في التأثير على مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما تؤكد عليه الترتيبات الاقتصادية الجديدة التي أسستها الصين في تعاملاتها الدولية وبالأخص مع الدول النامية، كمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني -العربي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكذا مبادرتي حزام وطريق الحرير الجديد، والتي هي في الأساس نتيجة للتحول التدريجي للصين من السياسي إلى الاقتصادي. فالإستراتجية الاقتصادية الصينية تؤكد على ضرورة التعاون بين الدول، وجعل الاقتصاد عاملا أساسيا لتعزيز التعاون وكآلية لتغيير وضع الهيمنة الغربية والأمريكية على النظام الدولي، وبرهنت على أنّها تمتلك القدرات اللازمة للمساهمة في تطوير الدول النامية، أين تصبح هذه الأخيرة حلقة أساسية في هذه الاستراتيجية، وعليه تتوجه معظم الدول النامية خاصة في إفريقيا إلى تعزيز شراكاتها مع الطرف الصيني، والجزائر وإدراكا منها لأهمية التعاون الاقتصادي المتبادل مع الصين فقد أعطته أهمية منذ مراحل متقدمة من تاريخها المعاصر، وتعمل على تعزيز هذا

---

[21] دينغ لونغ "يوسف"، "منظومة التمويل الدولي على خلفية الحزام والطريق: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أنموذجا"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

[22] ديفيد شامباو، مرجع سابق.

التعاون ليشمل العديد من المجالات الحيوية للطرفين بما يسمح للجزائر بتحسين مكانتها الدولية.

4- ديناميكية العلاقات الصينية-الجزائرية

يمكن النظر إلى النمو في العلاقات الثنائية الصينية-الجزائرية بأنها جزء من التطور في العلاقات التجارية والاقتصادية الصينية مع إفريقيا ومع العالم العربي ككل، والذي يعود من جهة الى التطور الاقتصادي الذي شهدته الصين وارتفاع معدلات النمو وزيادة الناتج المحلي الخام، ومن جهة أخرى إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري واستراتجية تنويع الشركاء التجاريين في الخارج التي تبناها النظام الجزائري. حيث قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة إلى الصين سنة 2006، على إثر انعقاد قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني –الإفريقي، أين وقع بيانا مع الرئيس الصيني هو جينتاو Hu Jintao لترقية العلاقات الجزائرية-الصينية إلى مستوى التعاون الاستراتيجي. هذا البيان لم يتأت من فراغ وإنما نتيجة لعوامل عدة أعطت لكل منهما مكانة متميزة لدى الآخر، وأيضا بناءً على أسس براغماتية بالدرجة الأولى (والتي تعتبر المحرك الأساسي والدافع الرئيسي لأي سياسة في النظام الدولي). كل هذا ساعد على إقامة علاقات متينة بين البلدين في العديد من المجالات، ويمكن توضيح هذا من خلال التحليل التالي:

1.2. المسار التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية

يمكن النظر إلى الرصيد التاريخي للعلاقات الجزائرية – الصينية على أنه رصيد حافل بالتعاون والعلاقات المتميزة بين البلدين، إذ ومنذ تأسس الجمهورية الشعبية الصينية وأيّام الثورة الجزائرية، تبنّى البلدين نفس التوجه في الساحة الدولية القائم على نفس الأيديولوجية والمتمثلة في النهج الاشتراكي، واقتناعهما بأن السلاح بجانب النشاط السياسي هو الكفيل والطرح الصحيح للتخلص من الهيمنة الاستعمارية – الغربية بشكل عام- وهذا ما زاد من تعميق العلاقات بين جبهة التحرير الوطني والصين، إذ لا يمكن للجزائر نسيان الدعم الصيني للثورة الجزائرية من تقديم للأموال والعتاد العسكري، بالإضافة إلى الدعم المعنوي الذي تلقته الثورة الجزائرية من طرف الشعب الصيني، في هذا

الصدد نوّه برهان شاهدي رئيس الرابطة الإسلامية لشعب الصين لهذه النقطة، قائلاً: "كان الشعب الصيني ينظر إلى نضال الشعب الجزائري وانتصاراته كأنها انتصاراتهم الخاصة"، أين أظهر الدعم الشفهي والمعنوي الصيني للجزائريين طبيعة النوايا الصينية، مضيفًا عنصرًا نفسيًا للدعم المادي الصيني.[23]

كما تعتبر الصين أول دولة خارج العالم العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة،* ليستمر إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، فبعد استرجاع السيادة الجزائرية والحصول على الاستقلال: "أرسلت الصين إلى الجزائر 9000 طن من القمح، و3000 طن معدات البناء و21 طن من الأدوية، إضافة إلى بعثات طبية، حيث وصل عددها سنة 1963م 180 طبيب، وألف طن من التجهيزات المدرسية كما أرسلت الصين للجزائر باخرة نقل، وقدمت لها قرض بقيمة 2 مليون دولار".

بعدها تلاقت دبلوماسية البلدين من أجل الدفاع عن القضايا العادلة في النظام الدولي من داخل الأمم المتحدة.[24] لتصبح الجزائر فيما بعد قطبا متميزا من أقطاب العالم من خلال دبلوماسيتها القوية التي عرفتها، لتتلقى الصين دعما قويا من الدبلوماسية الجزائرية لاسترجاع ما تعتبره أراضيها المحتلة (هونغ كونغ، ماكاو، وتايوان) ودعم الجزائر للوحدة الصينية، وإدانة كل عمل يؤثر سلباً على ذلك بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت. ثمّ التأسيس لعلاقات اقتصادية متينة بين الصين والجزائر فيما بعد.[25]

فالطرح الاشتراكي الذي تبناه الطرفان كأسلوب للحكم وكتوجه عام في العلاقات الدولية للبلدين ساهم في تحقيق نوع من التقارب في إطار علاقات جنوب – جنوب في مرحلة تاريخية كانت تشهد صراعا بين الأقطاب الدولية في عالم الشمال، فالعامل السياسي

---

[23] Donovan C. Chau, *Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, And Tanzania* (United States of America: Naval Institute Press, 2014), P. 44.

* تم تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في 18-19 سبتمبر 1958؛ واعترفت الصين بها في 22 سبتمبر أي بعد أربعة أيام من تشكيل الحكومة المؤقتة.

[24] إسماعيل دبش، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها"، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية -الآسيوية دور ومكانة المغرب العربي فيها، في الندوة السنوية لجامعة الدول العربية، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 07 أفريل 2010، ص 17.

[25] المرجع نفسه، ص. 27.

والإيديولوجي دفع صناع القرار من الجانبين لتبني سياسات وتوجهات متناسقة ساهمت في تحقيق التقارب بين البلدين، والملاحظ أن الخبرات التاريخية بين الجانبين شكلت لاحقا أرضية صلبة لتطوير شراكة اقتصادية فعالة بين الجانبين.

2.3. العلاقات الاقتصادية والتجارية:

يعد التحول في السياسة الخارجية الصينية بالتركيز على المتغير الاقتصادي على حساب الإيديولوجية نقطة تحول في علاقات الصين الدولية، فتحول الاقتصاد الصيني من اقتصاد محلي إلى اقتصاد عالمي قد جعل منه اقتصاداً شرها للموارد الأولية بكميات كبيرة إضافة لتوسع أسواقه الخارجية. هذا التحول البنيوي جعل الصين في حاجة ملحة إلى تنويع وتأهيل علاقاتها الاقتصادية وبناء المزيد من الشراكات الشركات الاستراتيجية القائمة على الهاجس الاقتصادي وليس على الهاجس العسكري/الأمني، وهو ما جعل من الجزائر هدفا استراتجيا للعديد من الشركات الصينية،[26] لكن المفارقة هي أن الجزائر الاشتراكية كانت تحافظ على علاقات ودية مع الصين الماوية، لكن عندما تخلت الجزائر عن النهج الاشتراكي، بدأ البلدان يعرفان توسعا في علاقاتهما الاقتصادية، التجارية و كذا الإنسانية، بشكل لم يسبق له مثيل؛ ففي سنة 2013 أصبحت الصين الشريك التجاري الثاني للجزائر مع 6.82 ترليون دولار من الواردات، بعد الاتحاد الأوربي الذي احتل المرتبة الأولى كشريك تجاري للجزائر (الصادرات والواردات).[27]

ارتفعت القيمة الإجمالية للتجارة الصينية الجزائرية بمقدار 14 ضعفاً بين عامي 2003 و2012 (ارتفعت من 0.6 إلى 8.6 مليار دولار)[28] هذا النمو جاء نتيجة لقدرة الصين على

---

[26] محمد حمشي وسامية ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الجزائرية الصينية"، **المجلة العلمية للبحوث المصرية الصينية**، المجلد 2، العدد1 (القاهرة: 2013)، ص. 81.

[27] Thierry Pairault. "China's economic presence in Algeria."C.C.J. Occasional Papers. N°1. January 2015, P.3.

[28] Ibid.

تلبية الاحتياجات الملحة للجزائر ومساهمتها في نمو ناتجها المحلي الإجمالي.[29] في المقابل، يجذبها سوق يضم أزيد من 40 مليون مستهلك، كما تبحث الصين على موردي المواد الخام والطاقة والتعدين. في الجزائر أصبحت السلع الصينية لا غنى عنها في الحياة اليومية، وهي لا تتنافس مع السلع المحلية التي تكاد تكون منعدمة. فالقطاع الخاص يستثمر أساسا في الأنشطة التجارية خاصة في السلع الاستهلاكية بالجملة.

هيكل الواردات الجزائرية من البضائع الصينية لا يختلف كثيرا عن ذلك مع باقي البلدان الأفريقية: نحو 91 في المائة من هذه الواردات هي الآلات ومعدات النقل (51 في المائة) والسلع المصنعة المتنوعة (40 في المائة) وبمجرد إضافة المنتجات الكيميائية (5 في المائة)، وصلت نسبة جميع السلع المصنعة إلى ما مجموعه 96 في المائة. وفيما يتعلق بالصادرات الجزائرية نحو الصين فإنها تتكون أساسا من النفط الخام والمنتجات النفطية، والتي شكلت 99.2 من قيمة الصادرات الجزائرية نحو الصين.[30]

فقدت بقية البلدان الصناعية احتكارها في توريد معدات الاتصالات، بسبب دخول شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي Huawei السوق الجزائرية، كما منحت الجزائر الصين حصة كبيرة من وارداتها من السيارات، إلى حد أنه في سنة 2009 أصبحت السوق الجزائرية السوق الأولى للسيارات الصينية في الخارج، حسب معطيات وزارة التجارة الصينية. وفي عام 2012، فازت الصين بحوالي 16% من حصة السوق من السيارات المستوردة.[31] وهو ما يشير إلى توسع الوجود التجاري الصيني في السوق الجزائرية من خلال استثمارات متنوعة.

وفي العقد الأول من القرن الحالي وجهت الجزائر نداءات كثيرة للمقاولين الصينيين لتنفيذ برامج الإحياء الاقتصادي (2001-2004) ومتابعة برامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) التي كانت ممولة بالعائدات النفطية المرتفعة، وهذا للتعويض عن الفترة التي فقدتها الجزائر خلال "العشرية السوداء"، أين سمحت إزالة القيود على الاستثمارات

---

[29] Fatiha Talahite, « Présences chinoises : des marchandises, des entreprises, des hommes,» Dans Thierry Pairault, et Fatiha Talahite: Chine-Algérie: Une relation singulière en Afrique (Paris : Riveneuve Éditions, 2014) P.9.

[30] Thierry Pairault. “China’s economic presence in Algeria.” Op cite. P.4.

31 Ibid. P.6.

الأجنبية للصينيين التنافس والفوز بالعديد من المناقصات العامة بسهولة، وضمنت 80% من العقود المتعلقة بالهياكل القاعدية الحديثة، في وقت كان فيه المقاولون الغربيون يهربون نتيجة غياب الأمن وسوء مناخ الأعمال.[32]

- **واقع الاستثمارات الصينية في الجزائر:**

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني سنة 2012 في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء حوالي 2.9% من مجموع استثمارات الصين الخارجية و0.18% من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وبخصوص الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر لنفس السنة فقد بلغت ما نسبته 4.8% من إجمالي الاستثمارات الخارجية في الجزائر، و7.2% من مجموع استثمارات الصين في إفريقيا،[33] لتحتل بذالك الجزائر المرتبة الرابعة من بين الدول الإفريقية التي استفادت من الاستثمارات الصينية المباشرة، بعد كل من جنوب إفريقيا أولا، وزامبيا الثانية، ونيجيريا ثالثا.[34] تتواجد حوالي 790 شركة صينية بالجزائر تنشط في العديد من المجالات[35] وتركز الاستثمارات الصينية في الجزائر بشكل كبير على الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية (الطرق ومنشآت البناء) أين استثمرت الصين 4.51 مليار دولار لإنجاز الطريق السيار. شرق –غرب، الذي منحت صفقته للمجمع الياباني كوجال COJAAL في قسمه الشرقي 399 كلم، وللشركتين الصينيتين - CITIC* المسئولة عن تمويل المشروع والمقاول كريك CRCC* في القسمين

---

[32] Castel Vincent, Paula Mejia and Jacob Kolster, “The BRICs in North Africa: Changing the Name of the Game?”, **North Africa Quarterly Analytical**, 2011(1), p.5.

[33] Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb», Maghreb – Machrek, 2012/4 (N° 214), p.102.

[34] Thierry Pairault. “China’s economic presence in Algeria.” Op cite. P.3.

[35] إسماعيل دبش، "ثوابت متجذرة في سياستها الخارجية الصين: بديل استراتيجي أمثل للجزائر.. "، الأحد 26 أفريل 2015. على الرابط: https://bit.ly/39wgVmI، تاريخ الإطلاع: 2018/05/05.

* CITIC: China International Trust & Investment Corporation

* CRCC: China Railway Construction Corporation

الوسط والغرب على التوالي 169 و359 كلم وهما شركتي استثمار كبرى تحت الإشراف المباشر للحكومة الصينية.[36]

المشروع الآخر الذي استثمرت فيه الصين هو مشروع ميناء الحمدانية في منطقة شرشال أين تم في 17 جانفي عام 2016، توقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة الجزائرية ونظيرتها الصينية لإنجاز الميناء وفق صيغة البناء والتشغيل والنقل BOT وهو ما يمثل تحولا في استراتيجية الحكومة الجزائرية في سياق - جديد - نقص التمويل؛أين تقوم الصفقة على أن تؤمن شركة صينية بناء الميناء، وتعهد إدارة الميناء إلى شركة ثانية والتي تضطلع بمهمة تسيير الميناء خلال فترة العقد.[37]

كما تستثمر الشركات الصينية في قطاع الطاقة والمحروقات، فباعتبارها أول مستهلك للطاقات الأولية فإنها تسعى لتأمين حاجياتها الطاقوية وتنويع مصادرها، وتبلغ حصة الجزائر من واردات الصين النفطية 0.9%محتلة المرتبة 19 في قائمة الدول الموردة للنفط نحو الصين. أين استأثرت الصين بنسبة 4% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي دخلت الجزائر واستثمرت في قطاع الطاقة والتعدين (التنقيب عن البترول، تصفية وتكرير البترول...) من خلال شركاتها مثل CNPC*، SINOPEC*. فوجود الصين في قطاع النفط والغاز يعكس رغبة الحكومة الجزائرية في الانفتاح على حليف قديم ومُؤمَّن.[38]

تشير الاحتمالات المستقبلية إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الخارجية للصين في العالم،حيث أنه بافتراض نمو المدخرات الصينية بمعدل 10% سنويا، سيكون لدى الصين في عام 2020 ما قيمته 17700 مليار دولار من مدخرات الشركات والعائلات فلابد أن يكون

---

[36] Thierry Pairault. « Le consortium CITIC-CRCC et l'autoroute Est-Ouest,» CECMC-CCJ - Centre d'études sur la Chine moderne et contemporaine. 2014. P.1.

[37] Thierry Pairault, « La Chine au Maghreb : de l'esprit de Bandung à l'espritdu capitalisme », **Revue de la régulation**, 2017.1er Semestre, P.14.URL : http://regulation.revues.org/12230

* CNPC: China National Petroleum Corporation

* SINOPEC: China Petrochemical Corporation

[38] Karima Fachqoul et Thierry Pairault, « L'Algérie et la « diplomatie pétrolière » de la Chine »,Dans Thierry Pairault, et Fatiha Talahite : Chine-Algérie : Une relation singulière en Afrique, (Paris : Riveneuve Éditions, 2014), P.P. 66- 80.

لدى الصين حساب رأسمالي مفتوح، وإذا تم توجيه نسبة 5% من هذه المدخرات للاستثمار الخارجي فإن هذا سيقارب 885 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية، وإذا ما بلغت نسبة التدفقات إلى الخارج 10% فإنه سيساوي 1700 مليار دولار من الاستثمارات الصينية في الخارج،[39] وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات الصينية في الجزائر، لذا على الجزائر بذل جهودها في تعزيز التعاون مع الصين والعمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الصينية من خلال تعزيز مجالات التعاون القائمة والعمل على إيجاد مداخل جديدة لتعزيز التعاون الثنائي.

- **الوجود البشري الصيني في الجزائر:**

صاحب النمو المتزايد للعلاقات الثنائية بين الصين والجزائر زيادة في العمالة الصينية الوافدة للعمل في مجال البناء والهياكل القاعدية في الجزائر، أين اعتمدت الشركات الصينية التي فازت بمناقصات المشاريع العامة على اليد العاملة الصينية. في سنة 2011 بلغ عدد الصينيين في الجزائر مابين 40 إلى 45 ألف صيني بما في ذالك العمال المهاجرين والمغتربين وأصحاب المحلات والمشاريع الصغيرة وعائلاتهم، وفي سنة 2009 بلغ عدد الصينيين في الجزائر 49631 فرد لينخفض سنة 2011 إلى 36562 فرد وذالك نتيجة عودة العمال إلى وطنهم بعد الانتهاء من المشاريع، وقد حشد بناء قسمي الوسط والغرب من الطريق السريع شرق – غرب لوحده 22000 عامل صيني،[40] وحسب تقديرات المكتب الوطني الصيني للإحصاء، بلغ عدد العمّال الصينيين بالجزائر سنة 2014 حوالي 71.452 عاملاً، ووفقًا لوزير الخارجية الجزائري –السابق-رمطان لعمامرة، أصدرت

[39] عدنان خلف حميد البدراني، **السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند**، ط1. (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص. 177-178.

[40] Fatiha Talahite. Op cite. P.24.

الجزائر سنة 2015 أكثرَ من 55 ألف تأشيرة دخولٍ لعمّالٍ وسياحٍ صينيين؛[41] ومع هذا فإنه من المتوقع استمرار انخفاض عدد العمال الصينيين مع إتمام الصفقات الكبرى التي يعملون في إنجازها.

كانت السمة الوحيدة البارزة لتدفق العمالة الصينية إلى الجزائر الجدية في بلد كان يضم عددا قليلا من الأجانب بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها البلاد خلال فترة التسعينات، وهذه الميزة (الجدية) وإن كان ينظر إليها على أنها إحدى المظاهر البراغماتية للاستراتجية الاقتصادية الصينية، إلا أنها تحمل بعدا يعبر عن الالتزام الصيني بمبادئ التعاون مع شركائها؛ واستجابة منها لمشكل السكن اعتمدت الحكومة على الشركات الأجنبية في مشاريع الإعمار، لتكون الشركات الصينية المستفيد الأول في هذا المجال. ومن أجل التقيد بالمواعيد النهائية والتكاليف المنخفضة توجب على شركات البناء الصينية استيراد القوة العاملة الخاصة بها. بالمقارنة مع العمالة الغربيين، فإن أجور العمالة الصينيين في الجزائر منخفضة جدا (إذ يكسب فني صيني 850 دولارا شهريا، مقابل 2500 لفني فرنسي)،[42] ولامتصاص البطالة فرضت الحكومة الجزائرية حصة قدرها 20% من العمال الجزائريين في مشاريع البناء الصينية بالجزائر.

لو نلاحظ إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة المغاربية لوجدناها لا تزيد عن 0.60% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، وحجم الاستثمارات الصينية في المنطقة لا تمثل سوى 0.88% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصينية في الخارج.[43]وفي عام 2013 بلغ حجم الواردات الصينية من الدول العربية 140 مليار دولار أمريكي محتلا فقط 7% من مجمل قيمة السلع التي قررتها الصين في خطتها للاستيراد من الخارج سنويا،[44]وإذا ما تجاوزنا العلاقات الطاقوية فإن المبادلات التجارية بين الطرفين لا

---

[41] جون كَلابريسي (ترجمة جلال خشيب)، "العلاقات الصينية-الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكامنة؟"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2018. على الرابط: https://bit.ly/39tMH3U، تاريخ الإطلاع: 2019/03/27.

[42] Fatiha Talahite. Op cite.. P.26.

[43] Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb»,Op cite, P.103.

[44] **شي جي بينغ حول الحكم و الإدارة**، مرجع سابق، ص. 337.

تمثل سوى نسبة معتبرة.وبشكل عام فإن ديناميكية العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والصين لم تساهم في فك الارتباط بالدول الغربية، وبالأخص دول الاتحاد الأوربي التي تسيطر على قسم واسع من التجارة الخارجية الجزائرية، لذا يجب البحث عن سبل أخرى لتعزيز هذا التعاون.

5- مداخل تعزيز الشراكة الصينية-الجزائرية

بالنظر إلى الثقل التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية، فإن واقعها الحالي يستدعي البحث عن مداخل متعددة لزيادة توثيقها، لتتناسب مع التطلعات التي ينشدها الطرفان والمكانة التي يسعيان لاحتلالها في النظام الدولي، حيث تسعى الصين لتعزيز حضورها في إفريقيا وضمان تحقيق أكبر قدر من المصالح في إطار تنافسها مع بقية الدول الصناعية؛ والجزائر بدورها تتطلع للتقليل من تبعيتها بالدول الصناعية الغربية (خاصة الاتحاد الأوربي)، وتنويع شركائها التجاريين الخارجيين، ومن جهة أخرى خفض نسبة اعتماد اقتصادها على موارد الطاقة الأحفورية (النفط والغاز). ينبغي أن يعمل الطرفان على استكشاف الخصائص التي يتميزان بها، واستغلالها لتوسيع نطاق المصالح المشتركة، سواءً في الجانب الاقتصادي، وذالك من خلال تعزيز التعاون ليشمل القطاع الزراعي وقطاع الطاقات المتجددة، أو في الجانب الثقافي، الذي من شأنه أن يزيد من عمق الشراكة الثنائية بنقلها من المستوى الرسمي بين الحكومات إلى المستوى الشعبي، وهي الميادين التي تعد حيوية في العلاقات الدولية المعاصرة.

1.3. المدخل الثقافي كمدخل لتعزيز التعاون الاقتصادي

تحاجج بعض الطروحات النظرية والخبرات التاريخية بأنّ الاحتكاك الثقافي بين الحضارات ساهم بشكل فعّال في تعزيز المبادلات التجارية بينها، وأن الدول التي تملك رصيداً ثقافياً مترابطاً تتميز بكثافة في علاقاتها الاقتصادية نظرا لتجانس المكونات الرمزية وسهولة التجاوب معها، ومن اللافت للنظر أن عوامل التقارب الثقافي للحضارة الصينية مع الحضارة الإسلامية العربية قد تطور في مراحل متقدمة من التاريخ، وتذكر سجلات أسرة **تانغ** الملكية التي حكمت الصين مابين 618م و907م، أن مبعوثا من الخليفة عثمان بن

عفان(رضي الله عنه) قابل الإمبراطور **قاوتسنغ** في 651/8/25م في العاصمة تشانغان (شيان حاليا)،[45] فالحضارة الإسلامية تركت آثارا واضحة على المجتمع الصيني ما تزال ممتدة لحد اليوم (يبلغ عدد المسلمين في الصين حوالي 24 مليون نسمة أي نسبة 1.7% من إجمالي السكان).[46]

بالنسبة للجزائر فقد تمت إقامة العلاقات الثنائية بينها وبين الصين منذ مرحلة ثورة التحرير، وتعززت هذه الروابط في المجالات السياسية والاقتصادية بشكل كبير، لكن فيما يتعلق بالتبادل الثقافي فإن حجم التبادل لا يرقى إلى المستوى الذي تشهده العلاقات بين البلدين، وما يزال منحصرا حول بعض البعثات العلمية المتبادلة، وحسب بيان صادر في جوان 2015 عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية حول التعاون الجزائري – الصيني في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، بلغ عدد الطلاب الجزائريين في الجامعات الصينية حوالي 200 طالب، إلى جانب 20 طالب صيني بالجامعات الجزائرية،[47] كما يتم تنظيم عدد من الزيارات الرسمية من الجانبين وبعض النشاطات الثقافية.

العامل المهم هو تعزيز التبادل اللغوي بين الطرفين، حيث أن اللغة هي المحرك الأساسي للثقافة والتواصل بين الشعوب، وعليه ينبغي على الصين والجزائر تعزيز العلاقات الثقافية بينهما، حيث أن قوة العلاقات الثقافية بين فرنسا والجزائر جعل فرنسا تحتل المرتبة الأولى في التعاملات الاقتصادية الخارجية للجزائر،[48] فينبغي إدراج الجزائر والعالم العربي ضمن مجال تعاملات الصين الثقافية وتعزيز تبادل المعارف بين الطرفين، وهذا ليشكل عاملا دفعا لتعزيز التعاون في بقية الميادين خاصة الاقتصادية.

---

[45] علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، ط1. (دار الشروق: عمان،2009)، ص 285.

[46] رايموند لي، "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة"، (مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015)، ص 3. للإطلاع على الورقة على الرابط: http://studies.aljazeera.net

[47] "تعاون في التعليم العالي بين الجزائر والصين"، **الخبر أونلاين**، 28 جوان 2015، على الرابط: https://bit.ly/36hpcsL، تاريخ الإطلاع: 2019/04/03.

[48] إسماعيل دبش، "عوامل التكامل في العلاقات العربية الصينية"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

تعاني الصين من ضعف الدعم العربي المقدم لتعليم اللغة العربية، حيث يقتصر الدعم على عدد محدود من الجامعات، كما أن المنح الحكومية العربية المقدمة للطلاب الصينيين لا تتجاوز 50 منحة على عموم الصين وهي لا تكفي الطلاب الصينيين، كما تعاني الصين من قلة مصادر ومراجع تعليم اللغة العربية وأن تعليم اللغة العربية في الصين يتم وفق المناهج التقليدية وليس عبر التقنيات الحديثة.[49]

لو نأخذ مفهوم القوة الناعمة من جانبها الثقافي والتي يعرفها جوزيف ناي بأنها نشاط للمجتمع في جزء كبير منها- على وجه التحديد، فإن الشعبين الصيني والجزائري (والشعوب العربية بشكل أوسع) يمكن أن يساهما بشكل كبير في تعزيز التبادل الثقافي بين الجانبين، من خلال تأسيس الجمعيات المدنية كجمعية الصداقة الجزائرية-الصينية التي تأسست سنة 1993، وجمعية الصداقة الصينية-العربية التي تأسست سنة 2001 في بكين، لتعميق التقارب بين شعبي الطرفين، ففي هذا السياق يؤكد **شيانغ ليانغ** Xiang Liang منسق وممثل جمعية الصداقة الصينية –العربية، على أهمية التنظيمات الاجتماعية في تعزيز الروابط بين الطرفين، مع التركيز على فئة الشباب الذين يمثلون غالبية المجتمع الجزائري. ومن ملامح تطور العلاقات الثقافية بين الصين والعالم العربي إنشاء ثلاث مراكز خاصة بالدراسات العربية في الصين،[50] في المقابل أنشأت الحكومة الصينية 11 معهد

---

[49] دينغ لونغ "يوسف"، " آليات تطوير تعليم اللغتين العربية والصينية في إطار التواصل العربي الصيني"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

[50] Xiang Liang فؤاد،"دور جمعية الصداقة الصينية العربية في تعزيز العلاقات العربية الصينية"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

كونفوشيوس في تسع دول عربية، ويعد معهد كونفوشيوس الذي أنشئ في جامعة القاهرة في سنة 2008 أول معهد كونفشيوس في شمال إفريقيا.[51]

من شأن تعزيز التعاون الثقافي بين الطرفين أن يساهم في بناء رؤى مشتركة حول قضايا الإرهاب* والتطرف وفصلها عن الإسلام كما يروج لها الغرب فالإرهاب لا يعرف ديانة ولا جنسية. وهذا يتطلب إيجاد مراكز بحث لدى طرفي التعاون (وفي باقي الدول العربية)، بهدف خلق حالة من التفاعل الذي سيؤدي بالضرورة إلى توليد أفكار صحيحة وإيجابية تسهم في تعميق العلاقات بين الجانبين وفي تعزيزها بما يواكب التطورات الدولية ويسايرها.[52] فالانفتاح العلمي والثقافي للصين على الحضارة الإسلامية سيسمح للمجتمع الصيني ببناء رؤية مختلفة عن التصور الذي ينشره الغرب على الإسلام. وهو التصور الذي سيمنح للصين رؤية عملية ستساعدها على حل مشاكل الأقليات المسلمة في الصين خاصة أقلية الأويغور في إقليم شينجيانغ. وبالتالي سيساهم العامل الثقافي في معالجة بعض القضايا السياسية.

2.4. تعزيز التعاون في مجال الطاقات المتجددة

تتربع الجزائر على إقليم جغرافي تقدر بـ 2,381,741كلم^2، تتميز هذه الرقعة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية وكذا الطاقات المتجددة. ونظرا للتداعيات السلبية لاعتماد الجزائر في

---

[51] "معاهد كونفوشيوس تعزز التفاهم المتبادل بين الصين ودول العالم"، 2018/01/22. على الرابط: https://bit.ly/35gqdzQ، تاريخ الإطلاع: 2019/04/03.

* يتضمن تعريف السلطات الصينية للإرهاب: "التفكير والخطاب والنشاط الذي يهدف للتخريب أو تقسيم الدولة." يشير هذا التعريف إلى اهتمامات الصين من محاربة الحركات الإرهابية، التي تتمثل في ضمان الاستقرار المحلي خاصة في إقليم شينجيانغ، موطن الأويغور ومقر الحزب الإسلامي في تركستان وحركة تركستان الشرقية الإسلامية، اللتين عينتهما وزارة الخارجية الأمريكية والإنتربول منظمتين إرهابيتين بناءً على طلب الحكومة الصينية، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أدرجت الصين حملتها المتشددة ضد الحركات الانفصالية كجزء من الحرب العالمية على الإرهاب.

(لمزيد من المعلومات راجع كل من: Zunyou Zhou, "How China Defines Terrorism ?", February 13, 2015. from : https://thediplomat.com/2015/02/how-china-defines-terrorism/
Dawn Murphy "China's Approach to International Terrorism", **Peace Brief,** October 2, 2017. From: https://www.usip.org/publications/2017/10/chinas-approach-international-terrorism

[52] "مستقبل العلاقات الصينية-العربية،" **الصين بعيون عربية**، العدد 3(مصر: 15 جوان 2007)، ص. 9.

اقتصادها على قطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى خفض تبعية الاقتصاد الجزائري مستقبلا لقطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 98% من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، فالجزائر تعمل على تنويع مواردها لتجنب الوقوع رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعلى المستوى المحلي فإن استهلاك الطاقة يتزايد كل سنة نظرا للتحولات التي يشهدها المجتمع الجزائري، وحسب إحصائيات وزارة الطاقة والمناجم، بلغ الاستهلاك الوطني للطاقة في عام 2017 ما قيمته 59.6 مليون طن، بزيادة قدرها 2.1٪ عن سنة 2016 أين قدر استهلاك الطاقة بـ58.3 مليون طن؛ وبزيادة قدرت بـ 37.3% مقارنة بسنة 2010 أين كان معدل الاستهلاك يقدر بـ 43.4 مليون طن. هيكل الاستهلاك المحلي لا يزال يسيطر عليه الغاز الطبيعي (37٪)، ثم الكهرباء (30٪) والمنتجات النفطية (27٪).[53]

تجعل احتياطيات النفط والغاز الكبيرة بالإضافة إلى رقعتها الجغرافية الشاسعة و34.8 مليون نسمة من الجزائر لاعباً مؤثرا في شمال إفريقيا وكذلك على المستوى الدولي. فالجزائر واحدة من أكبر 10 اقتصادات في أفريقيا وتلعب دوراً مركزياً في عالم الطاقة، حيث أنها منتج ومصدر رئيسي للنفط والغاز الطبيعي. وتتربع الجزائر على 12.2 مليار برميل من الاحتياطي النفطي المؤكد، و4.51 تريليون متر مكعب على احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد (NG). تمثل إيرادات صادرات النفط والغاز أكثر من 95٪ من إجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وحوالي 70٪ من إجمالي الإيرادات المالية، و40٪ من الناتج المحلي الإجمالي. الحكومة الجزائرية تتطلع إلى تقليل اعتماد الاقتصاد على قطاع المحروقات، الذي يمثل 98٪ من دخل العملة الصعبة في البلاد.[54]

---

[53] «Bilan Energétique National Année 2017», **Ministère de l'Energie,** Edition 2018, P.18. Disponible sur: https://bit.ly/2SGKhsI

[54] A. Boudghene Stambouli, Z.Khiat, S.Flazi, Y.Kitamura, « A review on the renewable energy development in Algeria: Current perspective, energy scenario and sustainability issues», **Renewable and Sustainable Energy Reviews**, 2012, P. 4447.

بناءً على هذه المعطيات يتوجب على الجزائر العمل على تقليل ارتباط اقتصادها بقطاع المحروقات الذي يعاني من مشاكل تقلبات أسعار الطاقة في أسواق الطاقة العالمية، وتنويع مصادرها الاقتصادية بالتوجه نحو الميادين الإنتاجية المستديمة وكذا نحو الميادين الإنتاجية الحيوية (الغذاء) بالاستناد على المقومات التي تتوفر عليها وحسن استغلال الكفاءات التي تمتلكها. وأن الأهداف المسطرة على مستوى السياسات الاقتصادية يجب أن تراعي التقليل من حدة التداعيات السلبية للعملية الإنتاجية على الدولة (المشاكل البيئية التي ترافق الطاقات التقليدية) وكذا مراعاة الديمومة والاستمرارية للحفاظ على مصدر متجدد للأجيال القادمة.

من المتوقع أن تتفاقم التحديات التي تواجه الجزائر حاليا ومستقبلا، مثل النمو السكاني المرتفع، التوسع الحضري السريع، التنمية المتسارعة، ارتفاع الطلب على الطاقة، الطلب المتزايد على الكهرباء والمياه المحلية (ندرة المياه والاعتماد على مصادر المياه الجوفية وغير التقليدية مثل تحلية مياه البحر). هذه التحديات التي تسير بالتوازي مع التزايد في استهلاك الطاقة على المستوى الوطني، أين يمكن أن يتضاعف الطلب على الطاقة بحلول عام 2020 من خلال زيادة استخدامات الطاقة والأنشطة الاقتصادية.[55] وللتعامل مع هذه التحديات يجب على الدولة التفكير في استراتجيات وبدائل فعالة بالاستناد على المقومات الطاقوية المتجددة التي تتوفر عليها واستغلالها على أفضل وجه، فالجزائر وبالإضافة إلى كونها دولة منتجة للمحروقات أو الطاقات الأحفورية Fossil، تتمتع كذلك بإمكانيات ضخمة ومتنوعة لتوليد الطاقات المتجددة والنظيفة، الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الحيوية. والتي سيشكل الاستثمار المخطط فيها مدخلا استراتجيا لتجنب التداعيات السلبية لأسواق الطاقة العالمية من جهة، ومن جهة أخرى التقليل من التبعية والارتباط التقليدي بالقوى الخارجية.

سنحاول في هذا الجزء التركيز على الطاقة الشمسية الكهروضوئية Photovoltaic (Solar) والقدرات التي تتمتع بها الجزائر من هذه الطاقة، فالصحراء الجزائرية التي تبلغ 2048297 كلم^2، حوالي 1.38% من المساحة الكلية للأرض (149.106 كلم^2) تتوفر على مخزون عالمي من الطاقة الشمسية، فحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن

[55] A. Boudghene Stambouli, Z. Khiat, S.Flazi, Y.Kitamura, Op Cit, P. 4448.

الجزائر تستقبل نسبة كبيرة من أشعة الشمس ما يمكّنها من إنتاج 162TWh من الكهرباء.[56] فالجزائر تقع في منطقة مناخية تسمح لها باستقبال نسب كبيرة من الأشعة الشمسية بالمقارنة مع بقية دول المنطقة، حيث يمكن لـ10% من الصحراء الجزائرية أن تلبي حاجيات دول الاتحاد الأوربي من الطاقة، في حين أن كامل الصحراء الجزائرية يمكنها أن تغطي الطلب العالمي على الطاقة، فتبلغ القدرة الانتاجية للصحراء الجزائرية من الطاقة الشمسية 168.1012 كيلو واط ساعي في السنة، في حين أن إمدادات الطاقة الأولية في العالم بلغت سنة 2002 ما قيمته 105.1012 كيلو واط ساعي في السنة،[57] وبالتالي سيشكل الاستثمار في هذا المجال مدخلا اقتصاديا لتجنب التداعيات السلبية لأسواق الطاقة الدولية، وحل العديد من المشاكل الاجتماعية.

يمكن أن تشكل الشراكة الجزائرية مع الجانب الصيني في مجال الطاقات المتجددة بديلا استراتجيا للجزائر، من جهة، فيما يتعلق بتنويع مصادر الاقتصاد الجزائري بالاستثمار في هذه الطاقات بالاعتماد على التقدم التكنولوجي للصين في هذا المجال، ومن جهة أخرى تجسيد سياسة تنويع الشركاء الخارجيين أين ستكون الصين شريكا اقتصاديا مهما للجزائر للاستثمار في هذا القطاع، فالصين قطعت أشواطا كبيرة فيما يتعلق باستغلال الطاقات المتجددة، فقوة إنتاجها الداخلي جعلها تبحث عن إشباع طلبها من حيث الموارد الطاقوية وبالتالي تستثمر في مجال الطاقات المتجددة، وكذا نظرا للتداعيات السلبية لاستعمال الموارد الطاقوية التقليدية على البيئة (خاصة الفحم حيث تعتبر الصين أول مستهلك له عالميا).

أصبحت الصين رائدة في مجال الطاقات المتجددة بما فيها الطاقة الشمسية، وتحتل المراتب الأولى عالميا في هذا المجال حيث استثمرت بكين سنة 2014 ما يقدر بـ 89.5 مليار دولار أمريكي[58] وفي سنة 2015 استثمرت ما قيمته 103 مليار دولار في هذا المجال،[59]

---

[56] Ibid, P. 4449.

[57] A. Boudghene Stambouli, Z.Khiat, S.Flazi, Y.Kitamura, Op Cit, P. 4450.

[58] Jenny Chu, RE100 china analysis, The Climate Group, April 2015, P.1.

وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا Xinhua أن الصين قد أضافت 15 GW من الطاقة الشمسية الكهروضوئية خلال عام2015، بزيادة 40% مقارنة بعام 2014 بذلك يصل إجمالي الطاقة الشمسية الكهروضوئية في البلاد إلى 43 GW.[60] والملاحظ أن أغلب هذه الاستثمارات هي داخل الصين، وتهدف الشركات الصينية إلى تطوير نشاطها في هذا المجال على المستوى الخارجي، وقدّرت حصة الصين من النمو العالمي للطاقة المتجددة في الفترة ما بين 2015-2021 قدّرت بحوالي% 36 في مجال الطاقة الشمسية.[61]

بناءا على ما سبق يمكن تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين الجزائري والصيني عبر تعزيز التعاون في مجال الطاقة المتجددة، حيث ستسمح القدرات التي تتمتع بها الجزائر في مجال بالطاقات المتجددة والتقدم الذي تعرفه الصين في مجال التكنولوجيات المستقبلية بخلق ديناميكية تجارية واقتصادية بين الجانبين ما سيدفع بالعلاقات الثنائية بين الجانبين نحو شراكة استراتجية فعلية.

قدر برنامج الطاقة المتجدد الذي وضعته الحكومة الجزائرية لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030 بقيمة 22000 ميغاواط، الذي من المنتظر تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020، ويشمل هذا البرنامج إنتاج 57513 ميغاواط من الطاقة الشمسية،[62] هذا البرنامج يستدعي توفر تكنولوجيا الألواح الشمسية، والتي يأتي معظمها من السوق الخارجية، وتعد الصين رائدة في صناعة خلايا الألواح الشمسية وبالتالي الصين بديل استراتيجي في هذا القطاع. كما يمكن تعزيز التعاون من خلال تدعيم البحوث العلمية والأكاديمية المتخصصة وتبادل البعثات العلمية بين الجامعات ومراكز الأبحاث في هذا المجال، والاستفادة من الخبرات التي تتمتع بها المؤسسات الصينية، مثل

---

[59] Tim Buckly, Simon Nicholas, "China's Global Renewable Energy Expansion," Institute for Energy Economics and Financial Analysis, junuary 2017, P. 1.

[60] Joshua S. Hil,"China Solar Surges as Coal Exports Fall," Institute for Energy Economics and Financial Analysis, January 25, 2016. https://bit.ly/36fI5fK, Visited in: 22/05/2017.

[61] Tim Buckly, Simon Nicholas. Op cite. P. 5.

[62] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قطاع الطاقات المتجددة، على الرابط التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables تاريخ الزيارة: 2017/05/21

معهد بحوث الطاقة الكهربائية الصين (CEPRI التابعة للمجموعة العامة شبكة الدولة).[63]

3.4. تعزيز التعاون ضمن المجال الزراعي

تهدف الجزائر من خلال سياسة تنويع الشركاء الخارجيين، إلى تنويع مداخيلها ومنتجاتها الداخلية وعدم الارتباط بطرف واحد في علاقاتها التجارية الخارجية، لكن الملاحظ أن التوجهات الاقتصادية الخارجية للجزائر لم تساهم بشكل فعّال في تطوير القطاع الزراعي، بالرغم من أن هذا المجال مجال حيوي ويرتبط بأمن الدولة واستقرارها، ومن المعروف أن القطاع الزراعي هو القطاع الأولي، فالثورة الصناعية انطلقت بعد تأمين الغرب لهذا القطاع، وكذا تسخير التكنولوجيا والبحث العلمي لتطوير وتأمين حاجياتها الغذائية.

تتوفر الجزائر على قدرات زراعية ضخمة، حيث تتربع على مساحة زراعية تبلغ 42.4 مليون هكتار والتي تمثل نسبة 18% من المساحة الإجمالية للبلاد، لكن لا يتم استغلال سوى 8.458 مليون هكتار أي ما يعدل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية،[64] وهو ما يشير إلى ضعف الاهتمام الحكومي بقطاع الزراعة، مقابل زيادة الطلب الداخلي على المواد الغذائية، حيث بلغ إجمالي الواردات الغذائية الجزائرية9.31 مليار دولار بما يعادل 18.09% من إجمالي واردات البلاد سنة 2015، [65] وعليه يجب على الجانب الجزائري التركيز على القطاع الزراعي وإدراجه ضمن أولويات الشراكة مع الصين، التي يعرف قطاعها الزراعي تطورا يمكن للجانب الجزائري أن يستفيد منه.

على عكس الاستثمارات الصينية في الجزائر، والتي تركز على الاستثمار في قطاع المحروقات والهياكل القاعدية، فإن الاستثمار في قطاع الزراعة يحتل مكانة معتبرة في استثمارات الصين في عدد من الدول الإفريقية؛ حيث تهدف الصين من خلال هذه الاستثمارات إلى

---

[63] Fatiha Talahite. Op cite. P.23.

[64] Office National des Statistiques. http://www.ons.dz/

[65] نسرين لعراش، بلغت 51.4 مليار دولار: تفاصيل فاتورة واردات الجزائر في 2015، على الرابط:
http://aljazairalyoum.com تاريخ الإطلاع: 2016/04/16.

معالجة النقص الغذائي في أفريقيا، فضلا عن زيادة القدرات الأفريقية من أجل التنمية الذاتية في الزراعة، فمنذ عام 1960، ساعدت الصين أكثر من 40 دولة أفريقية في بناء محطات تجريبية أو ترويجية في مجال التكنولوجيا الزراعية في إطار ما يقرب من 200 برنامج تعاون، ونفذت 23 مشروعًا للتعاون في مجال الصيد مع 13 دولة أفريقية.[66]

بالإضافة إلى ذلك، أرسلت الصين عقب مرحلة الاستقلال أكثر من 10.000 تقني زراعي إلى إفريقيا لتدريب المزارعين المحليين وتقديم الاستشارات. منذ تسعينات القرن الماضي، تبنت الحكومة الصينية إجراءات فعالة من حيث التمويل والسياسات لتشجيع ودعم المشاريع الزراعية الضخمة التنافسية، بما في ذلك الشركات الخاصة، للاستثمار في إفريقيا أو تطوير التعاون المتنوع مع نظيراتها الأفريقية[67] وتقديم الدعم والحوافز في شكل تمويل، كما تلعب الشركات المملوكة للدولة دورا رئيسيا مثل "شركة مزارع الدولة الصينية" China State Farms Agribusiness Corporation(CSFAC). منذ سنة 1990 أنشأت 11 مؤسسة زراعية ومشاريع إنتاج وتجهيز الإنتاج الزراعي في زامبيا، غينيا، تنزانيا، الغابون، غانا،مالي، توغو، وموريتانيا، وغيرها من البلدان الأفريقية التي تشغل حوالي 16000 هكتار،[68]وتخطى حجم الصادرات غير النفطية في نيجيريا 500 مليون دولار سنة 2004 وذالك اعتمادا على بيع المنتجات الزراعية مثل القطن والخشب التي تنتجها الشركات الصينية والمشروعات المشتركة،[69]وعليه يجب على السلطات الجزائرية استغلال التعاون الثنائي مع الصين لتعزيز قطاعها الزراعي من خلال الاستفادة من التجارب الصينية وكذا خلق استثمارات في هذا المجال.

عرف الطرفان أهمية التعاون في القطاع الفلاحي والزراعي أين عملا على وضع الإطار القانوني الخاص بالتعاون في مجالي الزراعي والصيد البحري بما سيسمح بإقامة شراكات

---

[66] «Agricultural cooperation », 21/09/2006. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China. On: https: //bit.ly/2F79sg7. visited in: 04/10/2018.

[67] Ibid.

[68] Chaponniere JR, Gabas JJ & Z Qi, "China Africa in Agriculture: A Background Paper on Trade, Investment and Aid In Agriculture," China–DAC Study Group on Agriculture, 27–28 April 2010, P. 09.

[69] كريس ألدن، مرجع سابق. ص 26.

بين مؤسسات جزائرية وصينية واغتنام فرص الاستثمار التي يتيحها هذا القطاع، حيث تم التوقيع في سنة 2017، على اتفاق إطار للتعاون في هذا المجال وكذا اتفاقين حول مراقبة نوعية المنتجات النباتية والحيوانية،[70] رغم أهمية مثل هذه الاتفاقيات بين الجانبين، والتي تعتبر منطلقا لتعزيز التعاون الثنائي في هذا المجال مستقبلا، إلا أن حجم وقوة العلاقات الثنائية بين الطرفين يستدعي تكثيف مثل هذه الاتفاقيات والتي كان يجب التأسيس لها منذ بداية الطفرة في العلاقات الاقتصادية الثنائية.

بشكل عام، يمكن الاستفادة من الخصائص التي يتمتع بها الطرفين في كل المجالات –ليس فقط المجالات التي تناولتها الدراسة-لتعزيز التعاون الثنائي ولتحقيق الأهداف المنشودة منه لكلا الجانبين، وبالتالي ضرورة العمل على تكثيف صيغ التعاون الجزائري-الصيني، سواء من خلال الاتفاقيات الثنائية أو من خلال تعزيز وتفعيل التعاون في إطار الترتيبات الإقليمية والدولية ومن خلال منتدى التعاون الصيني-العربي ومنتدى التعاون الصيني-الإفريقي، وكذا دفع التعاون المتبادل بين القطاع الخاص من الجانبين. وهذا ما سيسمح مستقبلا للتأسيس لعلاقة ثنائية قوية ستساهم في فك الارتباط بالقوى التقليدية.

خاتمة وتوصيات:

سمحت العوامل التاريخية والإيديولوجية التي قامت عليها العلاقات الصينية-الجزائرية بتطوير شراكة اقتصادية متعددة الأبعاد، حيث سمح منطق رابح-رابح الذي تقوم عليه الشراكة من جعل الصين تحتل المراتب الأولى من بين الشركاء الاقتصاديين للجزائر في العديد من المجالات، ومع هذا فإن ترقية الشراكة وتعزيزها في خدمة الطموحات التي يسعى إليها الطرفان يستدعي توسيع نطاقها لتشمل بقية الميادين ذات الأهمية المشتركة، بما يتوافق مع الدور الذي تسعى الجزائر للعبه إقليميا ودوليا، وبما يتناسب مع الثقل

---

[70] "العلاقات الجزائرية الصينية: مثال للشراكة الإستراتيجية الشاملة"، **الدبلوماسية**، العدد 2، (الجزائر: 2017)، ص. 34.

الاقتصادي للصين، وهو ما سيسمح للجزائر بموازنة شراكاتها الخارجية دون تغليب مصالح أي شريك على حساب باقي الشركاء.

على هذا الأساس يجب أن تتكاتف جهود الجانبين لاستكشاف المصالح الجديدة مع الحفاظ على علاقات الصداقة التقليدية، والتوصل إلى توافق حول مصالح وأمن كل طرف، من أجل ضمان استمرار تطور هذه العلاقات في المستقبل، وينبغي على الجزائر بذل مجهود إضافي في سبيل ترقية شراكتها مع الصين، من خلال وضع إستراتيجية لكيفية الاستفادة من الاقتصاد الصيني، في إطار سياسة تنويع الشركاء الاقتصاديين، وإيجاد بدائل فعالة للتقليل من تبعية الاقتصاد الجزائري لصادرات الطاقة، وإذا كانت الصين تنظر إلى الجزائر كلاعب محوري ترتكز عليه للولوج إلى العمق الأفريقي، فعلى الجزائر استغلال الفرص المتاحة من أجل الاستثمار في الاقتصاد الصيني بشكل عقلاني وذكي، والجدير بالذكر أن المداخل التي طرحها الباحث في هذه الدراسة هي محاولة لحصر لمجموعة من والمداخل المتاحة، حيث يمكن أن يتم تطوير البحث في هذه البدائل عبر التعمق فيها، أو من خلال طرح مجموعة من البدائل الأخرى التي يمكن أن تدفع إلى تعزيز مثل هذه العلاقة.

قائمة المراجع:

- **مراجع باللغة العربية**

- **الكتب:**

1. كريس ألدن، **الصين في أفريقيا شريك أم منافس؟**، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي، ط. 1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 22.
2. عدنان خلف حميد البدراني، **السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند**، ط1. (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016)،
3. محمود عبد الفضيل، **العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة**، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 113.

4. **شي جي بينغ حول الحكم والإدارة**، ط1. (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2014)، ص 33.
5. علي مفلح محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، ط1. (دار الشروق: عمان،2009)، ص 285.

- **المقالات:**

1. العلاقات الجزائرية الصينية: مثال للشراكة الإستراتيجية الشاملة"، **الدبلوماسية**، العدد 2، (الجزائر: 2017)، ص. 34.
2. براهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة"، **مجلة الباحث**، العدد 12(الجزائر: 2013)، ص. 9.
3. محمد حمشي وسامية ربيعي، "ستون سنة من العلاقات الجزائرية الصينية"، **المجلة العلمية للبحوث المصرية الصينية**، المجلد 2، العدد1، (القاهرة: 2013)، ص. 81.
4. "مستقبل العلاقات الصينية-العربية،" **الصين بعيون عربية**، العدد 3(مصر: 15 جوان 2007).

- **الدراسات غير المنشورة:**

1. إسماعيل دبش، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها"، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية -الآسيوية دور ومكانة المغرب العربي فيها، في الندوة السنوية لجامعة الدول العربية، مركز جامعة الدول العربية، تونس، 07 أفريل 2010، ص 17.
2. إسماعيل دبش، "عوامل التكامل في العلاقات العربية الصينية"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.
3. دينغ لونغ "يوسف"، "منظومة التمويل الدولي على خلفية الحزام والطريق: البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية أنموذجا"، في ندوة العلاقات العربية

الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

4. دينغ لونغ "يوسف"، " آليات تطوير تعليم اللغتين العربية والصينية في إطار التواصل العربي الصيني"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.
5. علي العطري، "أهمية الطاقة ودورها في توجيه السياسة الخارجية للصين 1993-2007"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.

6. Xiang Liang فؤاد،"دور جمعية الصداقة الصينية العربية في تعزيز العلاقات العربية الصينية"، في ندوة العلاقات العربية الصينية –حالة الجزائر، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 24 أفريل 2016.

- **المراجع الإلكترونية:**

1. إحصائيات البنك الدولي، الموقع الرسمي للبنك الدولي على الرابط: https://bit.ly/2MMQaRr، تاريخ الإطلاع: 2017/04/12.
2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: قطاع الطاقات المتجددة، على الرابط التالي: "http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables تاريخ الزيارة: 2017/05/21
3. ديفيد شامباو، "أنماط القوة الناعمة الصينية"، على الرابط: http://raqeb.co/2015/08/ تاريخ الإطلاع: 2017/04/12
4. جون كَلابريسي (ترجمة جلال خشيب)، "العلاقات الصينية-الجزائرية: هل يسير البلدان في طريق تجسيد قدراتهما الكامنة؟"، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، فبراير 2018. على الرابط: https://bit.ly/39tMH3U، تاريخ الإطلاع: 2019/03/27.

5. رايموند لي، "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة"، (مركز الجزيرة للدراسات، 18 أوت 2015)، ص 3. للإطلاع على الورقة على الرابط: http://studies.aljazeera.net

مراجع باللغة الأجنبية:

- **Ouvrages**

1. Jean-Pierre, Cabestan. *La politique internationale de la Chine* (Paris : Presses de Sciences Po, 2010), P12.
2. Thierry Pairault, et Fatiha Talahite: Chine-Algérie: Une relation singulière en Afrique (Paris : Riveneuve Éditions, 2014).

- **Articles**

1. United Nations, UNCTAD, *World investment Report 2015: Reforming International Investment Governance*, 2015, p.237.
2. Donovan C. Chau, *Exploiting Africa: The Influence of Maoist China in Algeria, Ghana, And Tanzania* (United States of America: Naval Institute Press, 2014).
3. Thierry Pairault. "China's economic presence in Algeria."C.C.J. Occasional Papers. N°1. January 2015.
4. Castel Vincent, Paula Mejia and Jacob Kolster, "The BRICs in North Africa: Changing the Name of the Game?", **North Africa Quarterly Analytical**, 2011(1), p.5.
5. Thierry Pairault, « Les relations économiques entre la Chine et les pays du Maghreb», Maghreb – Machrek, 2012/4 (N° 214).
6. Thierry Pairault. « Le consortium CITIC-CRCC et l'autoroute Est-Ouest,» CECMC-CCJ - Centre d'études sur la Chine moderne et contemporaine. 2014.
7. Boudghene Stambouli, Z.Khiat, S.Flazi, Y.Kitamura, « A review on the renewable energy development in Algeria: Current perspective, energy scenario and sustainability issues», **Renewable and Sustainable Energy Reviews**, 2012.

8. Jenny Chu, RE100 china analysis, The Climate Group, April 2015.
9. Tim Buckly, Simon Nicholas, “China’s Global Renewable Energy Expansion,” Institute for Energy Economics and Financial Analysis, junuary 2017.
10. Chaponniere JR, Gabas JJ & Z Qi, "China Africa in Agriculture: A Background Paper on Trade, Investment and Aid in Agriculture," China–DAC Study Group on Agriculture, 27–28 April 2010.

- **Références Electronique**

1. Asian Development Bank «*Who we are*». https://www.adb.org/about/main, Visited in: 01/04/2019.
2. «Bilan Energétique National Année 2017», **Ministère de l’Energie,** Edition 2018, P.18. Disponible sur: https://bit.ly/2SGKhsI
3. Joshua S. Hil,”China Solar Surges as Coal Exports Fall,” Institute for Energy Economics and Financial Analysis, January 25, 2016. https://bit.ly/36fI5fK, Visited in: 22/05/2017.
4. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). *OPEC World Oil Outlook 2040*. October 2017.P.72. Available from: http://www.opec.org.
5. Thierry Pairault, « La Chine au Maghreb : de l’esprit de Bandung à l’espritdu capitalisme », **Revue de la régulation**, 2017.1er Semestre, P.14.URL : http://regulation.revues.org/12230 .1